الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media

No. 4192 | الخميس | 2 رجب 1443 هـ | 3 فبراير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

أحجام التداول الكلية خلال الجلسة 331.76 مليون سهم

مؤشرات البورصة تتباين..و«العام» ينخفض نقطة واحدة

اقتصاديون: إجراءات الإيقاف المتكرر لأسهم بعض الشركات المدرجة لا تصب في مصلحة صغار المتداولين

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام نقطة واحدة ليبلغ مستوى 7379ر5 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر01 في المئة.

وتم تداول 331ر7 مليون سهم عبر 14191 صفقة نقدية بقيمة 64ر7 مليون دينار (نحو 213ر5 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي أربع نقاط ليبلغ مستوى 6105ر74 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر07 في المئة عبر تداول 253ر5 مليون سهم عبر 9545 صفقة نقدية بقيمة 33ر8 مليون دينار (نحو 111ر5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 3ر16 نقطة ليبلغ مستوى 8030ر3 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر04 في المئة من خلال تداول 78ر2 مليون سهم عبر 4646 صفقة بقيمة 30ر8 مليون دينار (نحو 101ر6 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 6ر3 نقطة ليبلغ مستوى 6415ر08 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر1 في المئة من خلال تداول 163ر6 مليون سهم عبر 5354 صفقة نقدية بقيمة 24ر2 مليون دينار (نحو 79ر8 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس 331.76 مليون سهم تقريباً، جاءت من خلال تنفيذ 14.191 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة تُقدر بنحو 64.76 مليون دينار بارتفاع 6.8 % عن سيولة أمس البالغة 60.66 مليون دينار.

قطاعياً، ارتفعت مؤشرات قطاعي العقار والبنوك فقط بنسبة 0.04 % و0.08 % على التوالي، بينما تراجع 10 قطاعات يتصدرها الخدمات الاستهلاكية بانخفاض قدره 1.06 %، في حين استقر قطاع المنافع وحيداً.

وجاء سهم "المعدات" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع معدله 22.50 %، فيما تصدر سهم "الإعادة" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنسبة 9.12 %.

وتصدر سهم "جي إف إتش" نشاط التداول بالبورصة على كافة المستويات بكميات بلغت 54.66 مليون سهم جاءت من خلال تنفيذ 1423 صفقة حققت سيولة بقيمة 5.40 مليون دينار، ليتراجع السهم عند الإغلاق 2.09 %.

وحذر اقتصاديون كويتيون من إجراءات الإيقاف المتكرر لأسهم بعض الشركات المدرجة في البورصة بسبب التأخر في إعلان البيانات الفصلية أو لعدم سداد الرسوم المقررة أو لأسباب فنية أخرى.

جلسة متباينة للبورصة

وأكد هؤلاء الاقتصاديون أن خطوة الإيقاف لا تصب في مصلحة صغار المتداولين وتؤثر سلبا على عملية اتخاذ القرار لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

وشددوا على ضرورة إيجاد حلول جذرية للشركات المدرجة التي يتكرر ايقافها عن التداولات مع كل فصل حفاظا على مصالح مساهميها ولتعزيز مكانة السوق اقليميا ودوليا.

وقالوا إنه على الجهات الرقابية أن تزيد من عقوباتها لمجالس ادارات تلك الشركات لعدم تكرار الإيقاف ووضع سقف زمني لحل المشاكل الناجمة عن ذلك فضلا عن ضرورة قيام المساهمين بدورهم أثناء انعقاد الجمعيات العمومية.

وأوضح مستشار مجلس إدارة شركة أرزاق كابيتال صلاح السلطان أن اللوائح المعمول بها في البورصة فيما يتعلق بشروط الادراج واضحة ولكن هناك بعض مسؤولي الشركات يتأخرون في الوفاء بالتزاماتهم سواء من ناحية دفع الرسوم السنوية أو تقديم البيانات المالية في مواعيدها المقررة ما يعرض الشركات لعقوبة الإيقاف.

وأضاف السلطان أن هناك بعض الشركات "الضعيفة سوقيا" تتأخر في إعداد موازنتها لتكبدها خسائر مباشرة أو من شركات تابعة لها ما يسبب لها مشاكل في السوق وبالتالي يتضرر المساهم فيها.

وذكر أنه يتوجب على المساهمين معرفة أسباب الإيقاف وقت انعقاد الجمعية العمومية حيث يلتقي فيها مع الإدارة وجها لوجه "ولكن للأسف لا يوجد تفاعل إيجابي من شريحة كبيرة من المساهمين".

من جهته قال عضو مجلس الإدارة في شركة صروح القابضة سليمان الوقيان إن بعض مجالس الإدارات تتأخر في إرسال الموازنة ربع السنوية أو السنوية في الأوقات المحددة ما يؤدي إلى إيقاف سهم الشركة عن التداولات وفقا لوائح شركة بورصة الكويت وهيئة أسواق المال.

وأكد الوقيان أن الملاذ الوحيد لحل "الإيقاف المتكرر" هو ضغط الملاك على مجلس الإدارة لتفادي وقوع السهم تحت طائلة المخالفات بسبب عدم دفع الرسوم المقررة على الشركة للاستمرار في البورصة أو البحث في إدارة استثمارية بديلة لإيجاد المردود المالي لأموال المستثمرين.من جانبه قال رئيس جمعية المتداولين محمد الطراح إن الكثير من صغار المساهمين في تلك الشركات لا يعلمون أسباب إيقاف أسهم شركاتهم ما يستدعي زيادة العقوبات من جانب الجهات المعنية على مجالس إدارات تلك الشركات.

وبين الطراح أن المتضرر من جراء الإيقاف هو المستثمر خاصة الصغير مما يضر بمصالح الشركات المدرجة الملتزمة.

وكانت بورصة الكويت أعلنت وقف التداولات على أسهم تسع شركات مدرجة لأسباب متنوعة منها عدم تقديم البيانات المالية أو عدم سداد الاشتراك السنوي أو بناء على قرار من هيئة أسواق المال.

«المركزي» يصدر دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في الكويت

في ضوء تنامي أهمية التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي، ودورها في تعزيز وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء والمساهمة في تنمية الاقتصاد ككل، وفي إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي للاستفادة من التطورات المستجدة بما يضمن الاستقرار المالي ويحفز الابتكار، ويلبي الاحتياجات الاقتصادية المستقبلية، فقد أصدر البنك المركزي دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية.

جاء ذلك في تصريح لحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل، أشار فيه إلى أن ضمان سير العمل المصرفي هو من أبرز الأدوار التي أسندها القانون إلى البنك المركزي. وفي ظل ما تعيشه الصناعة المصرفية من تحولات تعيد تشكيل نماذج أعمالها لتقدم خدمات أفضل وأسهل للعملاء بالاستفادة من الإمكانات الكبيرة للتقنيات الرقمية، وضع بنك الكويت المركزي إطار العمل المصرفي الرقمي لتمكين البنوك الرقمية، بعد دراسة مستفيضة للممارسات الرقابية في 25 بنكًا مركزيًا، ونماذج عمل 40 بنكًا رقميًا.

محمد يوسف الهاشل

وأوضح المحافظ أن البنوك الرقمية تعمل من خلال ثلاثة نماذج أساسية، فإما أن تكون وحدة مصرفية رقمية تابعة لبنك قائم، أو شراكة بين بنك قائم وبين مؤسسة رقمية، بحيث يتولى البنك العمليات المصرفية الأساسية، فيما تدير المؤسسة الرقمية العلاقة مع العملاء والعلامة التجارية وغيرها من الخدمات، أما النموذج الثالث فهو البنوك الرقمية بالكامل.ونوه الدكتور الهاشل إلى أنه فيما يتعلق بتأسيس بنوك رقمية جديدة فقد فتح بنك الكويت المركزي الباب لاستقبال طلبات تأسيس تلك البنوك، وأصدر دليلا شاملا لمتطلبات التأسيس.

وذكر المحافظ أن بنك الكويت المركزي سيقوم باستقبال وتجميع نماذج الطلبات المكتملة والمستندات المطلوبة من تاريخ إصدار هذا الدليل ولغاية 30/6/2022 ، كما سيقوم خلال تلك الفترة بالرد على كافة الاستفسارات التي ترد إليه. وستتم مراجعة ودراسة نماذج الطلبات وفق معايير تقييم موضوعية محددة خلال فترة ستة أشهر أخرى، ليتم منح الموافقة للطلبات المستوفية للشروط والمعايير مع نهاية العام الحالي.

كما أشار المحافظ إلى أن دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية والذي يتضمن (5) أجزاء رئيسية تتناول تعريف البنوك الرقمية، وشكلها القانوني، والأنشطة المصرح بها، ومراحل التأسيس وإجراءاتها، إلى جانب نموذج الطلب، والتعليمات والضوابط الإشرافية والرقابية، جميعها متوفرة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي www.cbk.gov.kw.

واختتم المحافظ بالقول إن بنك الكويت المركزي يأمل أن تساهم البنوك الرقمية في خلق قيمة مضافة، من خلال نماذج أعمال مبتكرة لخدمة الاقتصاد ككل والمساهمة في رفاهية الفرد عبر الوصول الهادف والاستخدام المسؤول للحلول المالية المبتكرة، أخذاً بعين الاعتبار سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي في دولة الكويت.

الرشيد يبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك مع المغرب

لقطة جماعية من اللقاء

استقبل وزير المالية وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، وزير الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية نادية فتاح العلوي.

وتم خلال اللقاء الإشادة بالعلاقات الوطيدة بين البلدين الصديقين، والسعي نحو تعزيز وتفعيل سبل التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات، كما تمت الإشارة إلى تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل البلدين لتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة عليهما، والتأكيد على زيادة التعاون المتبادل في المجالات الاقتصادية.

حضر اللقاء سفير المملكة المغربية لدى الكويت علي إبن عيسى، ووزير مفوض ونائب رئيس البعثة في سفارة المملكة المغربية لدى الكويت محمد القادري، والمدير العام لصندوق إثمار الموارد عبيد عمران، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار غانم الغنيمان، والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية طلال النمش.

«أركان» تبيع عقاراً بـ 3 ملايين دينار في الجابرية

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية عن توصلها لاتفاق مبدئي لبيع عقار استثماري في منطقة الجابرية بقيمة 3 ملايين دينار.

وقالت "أركان" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن الأثر المالي للصفقة سينعكس على البيانات المالية للشركة، وذلك في حال إتمام الصفقة وتوقيع العقد النهائي والانتهاء من الإجراءات الحكومية.

وأوضحت الشركة أن الربح المتوقع من البيع يبلغ 350 ألف دينار، وسينعكس الأثر المالي للصفقة في بيان الأرباح والخسائر من البيانات المالية المجمعة للربع الثاني للشركة، وذلك في حال الاتفاق على كافة البنود وإتمام الصفقة.

والجدير بالذكر أن أرباح "أركان" السنوية ارتفعت 98 %؛ لتصل إلى 2.026 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 1.023 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 31 أكتوبر 2020.

أرباح «الأهلي المتحد» السنوية ترتفع 5 في المئة

أظهرت البيانات المالية للبنك الأهلي المتحد ارتفاع أرباح البنك في العام الماضي بنسبة 5 %، مقارنة بأرباح عام 2020.

بحسب نتائج البنك للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، بلغت أرباح العام الماضي 31.222 مليون دينار (103.37 مليون دولار)، مقابل أرباح عام 2020 البالغة 29.730 مليون دينار (98.43 مليون دولار).

وقال البنك في بيان للبورصة، إن ارتفاع الأرباح خلال سنوات المقارنة يعود بشكل أساسي إلى نمو الأعمال وتحقيق وفورات في تكلفة المخاطر مع تعظيم العائد على الأصول مقارنة بعام 2020.

وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك في العام الماضي 91.431 مليون دينار، بمقارنة بـ90.712 مليون دينار في عام 2020، بارتفاع طفيف نسبته 0.8 %.

وارتفع إجمالي حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك في عام 2021 بنسبة 5.5 %؛ ليصل إلى 467 مليون دينار تقريباً، مقابل نحو 442.56 مليون دينار في العام السابق له.

على صعيد النتائج الفصلية، تراجعت أرباح البنك في الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 37.1 % لتصل إلى 4.162 مليون دينار، مقابل أرباح نفس الفترة من عام 2020 البالغة 6.62 مليون دينار تقريباً.

وأوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 5 % من القيمة الاسمية للسهم بواقع 5 فلوس للسهم الواحد، وبقيمة إجمالية تبلغ 10.725 مليون دينار.

كما أوصى المجلس بتوزيع أسهم منحة مجانية عن العام الماضي بنسبة 5 % من رأس المال بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم، بقيمة إجمالية للأسهم تبلغ 11.912 مليون دينار.

كانت أرباح البنك ارتفعت بنسبة 17.1 % في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ لتصل إلى 27.06 مليون دينار، مقابل 23.11 مليون دينار أرباح الفترة نفسها من عام 2020.